العرب
الخميس 2020/05/07
السنة 42 العدد 11695

كيف أصبح لبنان دولة فاشلة؟

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

إن كان تعبير، قبل وبعد، ينطبق على نموذج واحد في الشرق الأوسط، فهو لبنان؛ لبنان قبل عام 1975 وبعده. قبل هذا التاريخ كان لبنان يلقب بـ"سويسرا الشرق"؛ بالطبع لذلك علاقة بازدهار القطاع المصرفي الذي تميّز بقوانين الحفاظ على السرية، وهي قوانين شبيهة بتلك المطبقة في سويسرا. وكان لبنان يعتبر حينها مركزا ماليا للشرق الأوسط.

خلال الأيام القليلة الماضية قارب سعر صرف الدولار في السوق السوداء 4000 ليرة، بينما كانت قيمته، قبل 1975، 3.3 ليرات، ليهبط إلى أكثر من 3000 ليرة للدولار.

لم يكن لبنان مركزا ماليا فقط، كانت بيروت عاصمة للنشر والطباعة في العالم العربي، وكما كانت باريس بالنسبة لأوروبا، كانت بيروت ملجأ للمثقّفين والفنانين العرب، احتضنتهم وحمتهم. وشهد النادي الثقافي العربي في "الوست هول" في الجامعة الأميركية سنة 1956 إقامة أوّل معرض للكتاب في العالم العربي.

كان لطعم النجاح في بيروت نكهة مختلفة، واعتبر الحصول على شهادة عليا من جامعة لبنانية شرفا مضاعفا، وكانت الشهادات الممنوحة من جامعة القديس يوسف والجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية وساما يتباهى به، ليس فقط الطلبة اللبنانيون، بل الطلبة العرب.

كان للسياحة في لبنان نكهة مميزة، ولم يكن لبنان يوما مجرد منتجع لزوار يطلبون البحر، حيث استقطب التنوّع الجيولوجي والحضاري فيه السيّاح من كافة أنحاء العالم، خاصة من العالم العربي.

ولعب كازينو لبنان، الذي افتتح عام 1963، دورا بارزا في ازدهار السياحة، وكان أول مركز ترفيهي من نوعه في الشرق الأوسط، استضاف أبرز المغنّين العرب والعالميين وأشهر الفرق العالمية. وساهمت الأطباق اللبنانية في شهرة هذا البلد الصغير، وأصبح العالم يتحدث عن مطبخ لبناني، مثلما يتحدث عن مطبخ فرنسي وإيطالي.

وكما قدمت دول كبيرة قامات فنية مميزة، قدم لبنان الصغير قامات فنية فرضت حضورها في العالم العربي وعلى مستوى العالم؛ فكانت فيروز وصباح والأخوان رحباني ووديع الصافي وملحم بركات، وقائمة طويلة من الأسماء، التي لا تقل أهمية، ولكن لا يتسع المجال لذكرها.

وأصبح الذوق اللبناني هو المقياس في عالم الجمال والأناقة، ومع بداية السبعينات قدم لبنان للعالم ملكة جمال هي جورجينا رزق.

هكذا كان لبنان قبل عام 1975، فكيف تحول هذا الفردوس إلى جحيم، وتحول البلد الناجح إلى دولة فاشلة؟

كيف وصل لبنان إلى هذه المرحلة من الانهيار، وبات في مصاف الدول الأكثر مديونية في العالم، ولم يعد أمام الحكومة اللبنانية من مخرج سوى أن تستنجد بصندوق النقد الدولي لمساعدتها على الخروج من دوامة انهيار متسارع رمى بقرابة نصف اللبنانيين تحت عتبة الفقر؟

خلال سنوات الحرب الأهلية التي امتدت من عام 1975 إلى عام 1990، وأسفرت عن مقتل 120 ألف شخص، غنّى المطرب وديع الصافي أغنيته الشهيرة، بتحبني وشهقت بالبكي، طالبا من الرب ألا يهجر سما لبنان وأن لا يتركه للبوم والغربان.

ولكن، لماذا هجر الرب سماء لبنان؟ الأمر بدأ مع الإعلان عن دولة إسرائيل ونزوح الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، ومعهم دخل الاصطفاف السياسي وسادت النزعات الأيديولوجية.

بدأ القتال بين قوات لبنانية والقوات الفلسطينية عام 1975، وشكلت الجماعات اليسارية والعربية والإسلامية اللبنانية تحالفا مع الفلسطينيين، وتحولت التحالفات بسرعة وبشكل لا يمكن التنبؤ به. وشاركت قوى أجنبية، في الحرب جنبا إلى جنب مع فصائل مختلفة، وتمركزت قوة متعددة الجنسيات وأخرى تابعة للأمم المتحدة في البلاد.

وشكل اتفاق الطائف عام 1989 بداية النهاية للقتال. وفي يناير 1989، بدأت لجنة عينتها جامعة الدول العربية في صياغة حلول للنزاع. وفي مارس 1991، سنّ البرلمان قانونا للعفو عن جميع الجرائم السياسية المرتكبة قبل عام، وحلت الميليشيات، باستثناء حزب الله.

ورغم انتهاء الاقتتال رسميا توالت الأزمات السياسية؛ أزمات تخللتها حروب واعتداءات، قسمت اللبنانيين، وشلت المؤسسات الدستورية، وحالت دون وضع سياسات عامة تخدم مشاريع التنمية.

وكان اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، في 14 فبراير 2005، القشة التي قسمت ظهر لبنان. لينقسم بين فريقين أحدهما معارض لسوريا ومؤيد للمحكمة الدولية التي أنشئت للنظر في قضية الاغتيال، وآخر مؤيد لدمشق ومعارض للمحكمة.

وتبعت ذلك أربع سنوات عجاف، شهدت البلاد خلالها تفجيرات واغتيالات تخللتها حرب يوليو 2006، بين إسرائيل وحزب الله. وفي عام 2008، شهدت البلاد أزمة سياسية حادة انعكست اشتباكات مسلحة في مناطق عدة؛ عوامل حال جميعها دون الاستقرار السياسي.

وتجدّد الانقسام عام 2011 على وقع الاقتتال في سوريا المجاورة، ووقعت اعتداءات وتفجيرات حتى العام 2013.

يلخص مركز كارنيغي للشرق الأوسط في أحد منشوراته الأزمة اللبنانية بأنها "في جوهرها أزمة حوكمة مُنبثقة من نظام طائفي يعاني من خلل بُنيوي، ما حال دون صنع سياسات عقلانية وسمح بانتشار ثقافة الفساد والهدر".

في الستينات وبداية السبعينات كان لبنان نموذجا حيا للتصالح والتعايش بين الطوائف والأقليات، رغم اعتماده نظام المحاصصة الطائفية.

يخطئ من يظن أن الرب هجر لبنان وتخلى عنه لأسباب تتعلق بالمحاصصة الطائفية أو بالاقتصاد؛ نعم الاقتصاد اللبناني يعاني من صعوبات جمّة، ولكنّ لبنان واللبنانيين يدفعون ثمن سيادة النزعات الأيديولوجية وتغول حزب الله المدعوم من ملالي طهران.

عندما سمح اللبنانيون للأيديولوجيا بدخول فردوسهم الصغير تخلت السماء عنهم. وسيبقى لبنان مهجورا متروكا، طالما ظل مفتوحا لبوم السياسة وغربان الأيديولوجيا.

موجة ثالثة من الهجرة العكسية إلى مصر

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

بدأت القاهرة عملية إجلاء واسعة لنحو سبعة آلاف من العمالة المصرية في الكويت، الثلاثاء، وسبقتها قوافل عدة، ستلحق بها عمليات نقل من دول أخرى، بكل ما تنطوي عليه من خسائر مادية ومعنوية، في وقت يعاني فيه الاقتصاد الوطني من مشكلات جسيمة، مثل أي اقتصاد عالمي ناشئ أو متطور، حيث عصف كورونا بكثير من الآمال والطموحات.

تعدّ هذه الموجة الثالثة للهجرة العكسية الأشد خطورة في مصر، الأولى عندما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق وما تلاه من عودة نحو مليون مواطن عملوا سنوات طويلة في حرف مختلفة بالعراق واندمجوا في مجتمعه، والثانية عقب سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا وما أعقبه من عودة حوالي مليون آخرين، ولم تتجاوز فترة العودة بين الموجتين ثمانية أعوام، واستوعبت الحكومة صدمة هاتين الموجتين، ودفعت ثمنا اقتصاديا باهظا.

بعد نحو تسعة أعوام على الموجة الثانية، تستعد مصر لاستقبال موجة ثالثة قد تعادل أكثر من ضعف الرقم السابق، لأنها تشمل غالبية دول الخليج، ناهيك عن دول أخرى في أوروبا وأميركا وآسيا وأفريقيا، ذات العمالة الموسمية التي من المرجح أن يفقد غالبية أصحابها وظائفهم، حسب تقديرات عالمية متعددة.

امتصت القاهرة الموجة العراقية بصعوبة لأن عددا كبيرا من العائدين إلى بلدهم نجحوا في إيجاد فرص استثمارية صغيرة، ونسبة كبيرة منهم تسرّبت إلى دول خليجية بدأت مرحلة جديدة لتطوير بنيتها التحتية واستوعبت جزءا من العمالة المصرية التي فرّت من العراق. ونسبة ضئيلة بقيت عاطلة بالداخل ذابت في طابور البطالة الطويل.

تسببت الموجة الثانية (الليبية) في أزمة كبيرة للاقتصاد، لأن عودة العاملين تزامنت مع اندلاع ثورات الربيع العربي وما صاحبها من فوضى، عانت مصر منها كسائر الدول التي ضربها فايروس الاحتجاجات والتظاهرات، وتم تخفيف آلامها المادية عن طريق عودة نسبة من هذه العمالة إلى ليبيا مرة أخرى، مستفيدة من الروابط الاجتماعية بين الشعبين، وهضم مجموعة منها في المشروعات التنموية العملاقة، فنسبة كبيرة ممن عاشوا في ليبيا عملوا في قطاع البناء الذي وجد انتعاشة مع الشروع في تشييد العاصمة الإدارية الجديدة.

حصدت مصر مكاسب مادية كبيرة من وراء هجرة الملايين من المواطنين إلى بعض الدول العربية خلال العقود الماضية، لم تخل من ضرائب سياسية، ومع تداعيات فايروس كورونا ستشهد المكاسب والضرائب تغيرات، حيث يستعد كثيرون إلى إخلاء مواقعهم وإنهاء أعمالهم، كسمة عامة تجتاح العالم، ربما يكون الضرر الواقع على مصر أكثر مرارة، بحكم ارتفاع أرقام العاملين في الخارج، وما يمثله هذا النوع من الهجرة من تحديات تتجاوز الأبعاد الاقتصادية المباشرة.

لا أعلم كيف تمتص الحكومة المصرية الموجة الثالثة، في ظل ظروف بالغة القسوة، فالاقتصاد الواعد متوقع أن ينكمش بفعل كورونا وروافده، والمشروعات القومية يمكن أن يتأثر العمل بها بسبب توجيه جانب من الدخل القومي لسد الحاجات الرئيسية للمواطنين، كما أن مفاجأة العودة قد لا تسعف الكثير من العائدين ترتيب أوضاعهم جيدا. فمهما كانت سنوات العمل طويلة بالخارج فالجزء المادي فيها لا يكفي فئة عريضة من توظيفه مستقبلا.

يستطيع البعض تكييف أمورهم وسد رمق أبنائهم، وربما تتحمّل الحكومة أعباء آخرين، لكن ستظل هناك نسبة ليست هينة تمثل عبئا على المجتمع، يمكن أن تؤدي إلى أزمات سياسية وأمنية، إذا لم تحسن أجهزة الدولة التعامل معها وتوجيه طاقتها إلى نواح إيجابية وخلاقة.

تعدّ العمالة الوافدة واحدة من الأوراق التي تمتلكها الدولة المستوردة، أي دولة، وتتوقّف درجة التأثير على عددها، بمعنى كلما زادت النسبة زاد التأثير، والعكس. وهي معادلة تشتمل على مفردات ومعان دقيقة، ويمكن أن تصبح مكوّناتها السياسية متوازنة عندما تكون العمالة المنتسبة لدولة ما ماهرة وتتحكم في قطاع معين.

يبدو الاتجاه الأخير نادرا، لأن الدولة المستقبلة تعي هذه الفرضية وتواعبها، وتحرص على التنويع وعدم توطين أبناء جالية محددة في مهنة واحدة. وإذا حدث تراخ في ضبط الوضع على هذه البوصلة فلدى كل طرف ما يملكه للتأثير على الآخر من خلال التهديد بالطرد أو السحب. وفي الحالتين يصل الموقف إلى نقطة توازن قد ينطلق منها الطرفان إلى تفاهم مشترك لتخفيف الأثر السياسي السلبي المنتظر.

يحدث الخلل في حالة تزايد عدد العمالة المهاجرة من دولة ما، وينخرط هؤلاء في حياتهم الجديدة، ويرتب بلدهم الأم أوضاعه على أنهم أصبحوا مصدرا مهما للدخل والعملة الأجنبية. وبرعت بعض الدول في استخدام هذه الورقة، فإذا أرادت تعزيز علاقاتها استجلبت أعدادا كبيرة من هذه الدولة أو تلك، وعندما تنوي تعكيرها تلوّح بالتخلي عنها أو نسبة منها. وخضعت القاهرة لطقوس هذه الزاوية الحادة وأُجبرت أحيانا على قبول مواقف سياسية معينة.

> مصر أمام تحديات صعبة لإيجاد مخارج مناسبة لاستيعاب عمالتها العائدة، وبعض الدول الخليجية يمكن أن تتراجع تأثيراتها السياسية على الدول ذات الوفرة في العمالة الوافدة

حضرت القمة الأفريقية التي عقدت في سرت الليبية في سبتمبر 1999، وكانت عاصفة، حيث أراد الزعيم الراحل معمر القذافي أن يعلن فيها ولادة الولايات المتحدة الأفريقية، وتدفقت مياه سياسية غزيرة، وجرت مناقشات ساخنة، وحدث انقسام حاد بين المؤيدين لهذه الرؤية والرافضين لها، وانتهت القمة في نحو الرابعة فجرا بدون اتفاق حول أهدافها.

هناك الكثير من التفاصيل الشخصية سيأتي يوم أحكي عنها، لكن ما يلفت الانتباه من الناحية السياسية أن الكثير من قادة الدول وأعضاء الوفود الذين شاركوا في القمة لم يقتنعوا بفكرة الولايات المتحدة الأفريقية، وتمت مسايرة العقيد الليبي لأسباب مختلفة، بينها الحفاظ على استمرار العمالة الأجنبية في ليبيا، فغضبه في حينه قد يكون كفيلا بطرد أبناء أي دولة.

سمعت هذا الكلام مباشرة من السفيرة منى عمر، مساعدة وزير الخارجية المصري للشؤون الأفريقية سابقا، عندما أبدت انزعاجها مما جرى في الغرف المغلقة، وسألتها لماذا لم يعلن الوفد المصري رأيه بصراحة في رؤية القذافي، فقالت باقتضاب العمالة تكبلنا سياسيا، وتقصد أن الرفض سيكون مكلفا اقتصاديا، فمن الممكن أن يتخذ القذافي قرارا بالاستغناء عن العمالة المصرية كعادته، وقُدّر عددها بنحو مليوني عامل في ذلك الوقت.

تكشف هذه الواقعة عمق البعد الدبلوماسي في ملف العمالة المهاجرة من أي دولة، وتشير إلى أن المضمون السياسي لا يقل أهمية عن نظيره الاقتصادي. فوجود عمالة وفيرة من دولة ما في دولة أخرى يعد عنصرا مهمة في يد الثانية، يمنحها ميزة للضغط على الأولى، وربما يصبح الثمن مختلفا في حالة اختفاء هذه الورقة، وتغير الحسابات السياسية.

تعود العمالة المصرية دوما في أجواء استثنائية، ودون أزمات سياسية مباشرة، وعلى صلة بحدوث تحولات مفاجئة، فعادت من العراق مع الغزو الأميركي بينما حافظت على حضورها بكثافة خلال الحرب العراقية الإيرانية، وعادت من ليبيا مع سقوط نظام القذافي وما صحبه من انفلات أمني واسع، وظهرت مقدمات عودة عكسية من الخليج العربي مع أزمة كورونا وما خلفته من انعكاسات وعرة.

تؤكد هذه المعطيات أن مصر أمام تحديات صعبة لإيجاد مخارج مناسبة لاستيعاب عمالتها العائدة، وبعض الدول الخليجية يمكن أن تتراجع تأثيراتها السياسية على الدول ذات الوفرة في العمالة الوافدة، إذا لم تتمكن من إيجاد بدائل أخرى للنفوذ، ما يجعل قضية العودة تخضع لرؤى تتجاوز النواحي الاقتصادية للدول المصدرة والمستوردة لها.